

# هل ستنجو الصحافة الفلسطينية من كورونا؟

وسائل الاعلام في ظل كورونا  
مصاعب وتحديات



2020



# هل ستنجو الصحافة الفلسطينية من كورونا؟

وسائل الاعلام في ظل كورونا  
مصاعب وتحديات

2020

تم انجاز هذا التقرير بدعم من الاتحاد الاوروي كجزء من مشروع

«خطوة الى الامام نحو تعزيز حرية التعبير في فلسطين» الذي ينفذه مركز مدى  
«محتويات هذا التقرير من مسؤولية مركز مدى ولا تعبر بالضرورة عن رأي الاتحاد الأوروبي»

## المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"


رام الله، شارع الارسال، المصايف، عمارة بيت آسيا ط 3  
Ramallah, Irsal street, Almasayef, Beit Asia Building, 3<sup>rd</sup> Floor

[www.madacenter.org](http://www.madacenter.org)

TeleFax: + 972 2 297 6519

 The Palestinian Center for Development and Media Freedoms (MADA)

 @MADA\_Pal

 madacenter1

Email: [info@madacenter.org](mailto:info@madacenter.org)



لجأت مختلف الدول في انحاء العالم الى فرض سلسلة من القيود على حركة مواطنيها وعملهم وحياتهم ضمن مساعيها لمواجهة انتشار وباء كورونا (كوفيد-19)، ما أدى الى شلل أصاب معظم القطاعات والأنشطة التي توقفت بصورة تامة أو شبه تامة، فيما تقلصت الأنشطة والاعمال الاخرى الى حدود دنيا، الامر الذي تسبب بانهيار بعض القطاعات والمؤسسات وافلاسها، وتكبد قطاعات أخرى خسائر جسيمة قد لا تنجو من تبعاتها خلال الفترة المقبلة اذا لم تتلقى المساعدة التي تؤهلها او تمكنها من النهوض مجدداً.

بدرجات متباينة، وجدت مختلف وسائل الاعلام في فلسطين نفسها أمام سلسلة من المصاعب والتحديات المصرية غير المتوقعة او غير المنتظرة التي لم تكن في حسابان القائمين عليها، وذلك كنتيجة مباشرة لانتشار وباء «كورونا» وما تبع ذلك من إعلان السلطة الفلسطينية فرض حالة الطوارئ وما رافقها من اجراءات طالت مختلف قطاعات العمل والأنشطة.

ورغم ان الاجراءات التي اتخذتها السلطة والحكومة الفلسطينية تركت هوامش حركة وعمل محدودة لبعض القطاعات، ومن بينها وسائل الاعلام والصحفيين/ات، الا ان هذا لا يعني بأي حال من الاحوال ان جميع القطاعات التي منحت هوامش للحركة ومواصلة العمل كانت بمنأى عن آثار انتشار الوباء وانعكاساته المباشرة، بل ربما تكون وسائل الاعلام واحدة من أكثر القطاعات التي ستعاني لاحقاً جراء ذلك، نظراً لاعتمادها وارتباطها الوثيق بمختلف القطاعات الانتاجية والاقتصادية، فضلاً عما قد يترتب على الاجراءات والقيود التي فرضت (وما تزال سارية) لمواجهة انتشار الوباء من انعكاسات عميقة وبعيدة المدى على العمل الصحفي وحرية التعبير.

تشير قراءة سريعة للمشهد الاعلامي في فلسطين الى أن ما رافق انتشار الوباء من قيود واجراءات عامة، سيؤدي الى توقف العديد من وسائل الاعلام المستقلة/الخاصة وخروجها من المشهد العام، نتيجة توقف مصدر دخلها الرئيسي المتمثل بالاعلانات الشحيحة أصلاً، ما سيلحق ضربة شديدة بمسألة التعددية، ويقوض بالنتيجة سياقات واتجاهات التغطية والمعالجة الاعلامية العامة لمختلف القضايا،

وفي المقدمة منها القضايا الجدلية، ما قد يمهّد لصحافة الرأي الواحد ويكرسها في فلسطين.

الامر هنا لا يقتصر فقط على فرص الاستمرارية والنجاة من التحديات المادية التي ستواجهها المؤسسات الاعلامية المستقلة/الخاصة فحسب، بل يمتد ليصيب أحد أهم ركائز الصحافة وهي التعددية والحرية، اذ لا يمكن الحديث عن صحافة حرة دون تعددية، ما سيفضي (ان غابت التعددية) الى غياب المساءلة والنقد عن أجندة وسائل الاعلام، وغياب منصة بالغة الاهمية للنقاش العام، الامر الذي سيحرم الجمهور من فرصة هامة بالمشاركة والتأثير في القضايا والسياسات العامة.

يضاف الى ذلك أن بعض ما رافق هذه الازمة من اجراءات عامة (ليس فقط في فلسطين بل في مختلف البلدان) يؤشر الى بيئة عمل أكثر صعوبة وتضييقاً قد تكون الصحافة أمام استحقاقاتها بعد انتهاء حالة الطوارئ والازمة في الغد. ومن الاسئلة الهامة التي بدأت تطرح بهذا الشأن، أن تأليه مؤسسة الدولة والامن (وحتى الطواقم الصحية) ارتباطاً بما تقوم به من دور يعتبر جزءاً من وظيفتها، سيؤثر على فرص قيام الصحافة بمساءلة وانتقاد مؤسسة الدولة والاجهزة الامنية والقطاع الصحي بعد انتهاء الجائحة.

كيف سيكون ذلك؟ وهل ما سبقت الاشارة له من استخلاصات، رغم انها مبكرة، مجرد خيال أم أن هناك ما يؤشر على ذلك ويثير القلق بشأن حال الصحافة في فلسطين وكيف ستكون؟

هذه صورة مختصرة عن خارطة الاعلام في فلسطين: إلى جانب الاعلام الرسمي الذي تموله السلطة الفلسطينية، والاعلام الحزبي الممول من الاحزاب التي ينطق باسمها، تعمل عشرات المؤسسات الاعلامية المستقلة/الخاصة او الاهلية الاخرى.

وحسب وزارة الاعلام، وعلى سبيل المثال، فان 59 محطة اذاعة، و7 محطات تلفزيونية، و9 وكالات أخبار تعمل حالياً في الضفة الغربية<sup>1</sup>، هذا إضافة الى الصحف اليومية الثلاث (القدس والايام والحياة الجديدة)، فضلا عن عشرات المواقع الاخبارية الالكترونية الاخرى (لا تتوفر احصائية عنها).

1 المعلومات اخذت من وزارة الاعلام - دائرة المطبوعات والنشر، اثناء اعداد هذا التقرير بتاريخ 2020/4/23.

اما في قطاع غزة وحسب رئيس المكتب الاعلامي الحكومي في القطاع سلامة معروف فان إجمالي عدد المؤسسات الاعلامية المسجلة في القطاع يبلغ الان (نيسان 2020) ما مجموعه، 249 مؤسسة اعلامية مختلفة (رسمية وحزبية وخاصة)، بما في ذلك المؤسسات الاعلامية الدولية المرخص عملها في القطاع ومؤسسات الانتاج الاعلامي، يعمل فيها نحو 1000 شخص. وحسب بعض الاكاديميين والاعلاميين فان المؤسسات الحزبية والرسمية تشكل من مجموع وسائل الاعلام الـ 249 نحو 20%، علما انها تستحوذ على النسبة الاكبر من مجموع العاملين (العديد منها مؤسسات كبيرة).

ولو القينا نظرة عابرة على مجمل المؤسسات الاعلامية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، (سواء تلك التي شملتها الارقام السالفة او التي لم ترد ضمنها)، فاننا سنجد أن الغالبية الساحقة منها هي مؤسسات مستقلة/خاصة، تشغل مئات الموظفين والموظفات، وتعتمد على الاعلانات كمصدر لتغطية مصاريفها والتزاماتها والاستمرار في العمل والتطور.

وعلى سبيل المثال فان 17 موظفا وموظفة يعملون في اذاعة 24 اف ام، فيما يعمل في شبكة أجيال الاذاعية 42 موظفا وموظفة بينما يتجاوز عدد العاملين في صحيفة القدس وموقعها الالكتروني الـ 70 موظفا وموظفة، ويعمل نحو 1000 شخص في ما مجموعه 249 مؤسسة اعلامية (رسمية وحزبية وخاصة) في قطاع غزة، هذا إضافة إلى شبكة أخرى من المستفيدين الذين يعملون في وظائف او قطاعات مرتبطة بشكل او باخر بعمل هذه المؤسسات، أي اننا نتحدث عن عدة الاف يعملون في هذا القطاع بصورة مباشرة او غير مباشرة.

## تهديدان رئيسيان:

وضعت أزمة كورونا وما رافقها من فرض حالة طوارئ واجراءات ووسائل الاعلام الفلسطينية أمام تهديدين رئيسيين مترابطين:

الاول مادي يتعلق بقدرتها على الاستمرار، والثاني متصل بتعددية وسائل الاعلام، التي قد تؤدي المصاعب المالية الجدية التي باتت تواجهها الى افلاسها واغلاقها)،

خاصة وان معظم وسائل الاعلام (وتحديدا المستقلة/الخاصة) تعتمد على الاعلان الذي اختفى بسبب الاغلاق أولا، وسيكون شحيحا جداً حتى لو عادت الامور الى نصابها بعد شهر او عدة شهور، لان الكثير من المؤسسات الاقتصادية والتجارية التي كانت تعلن سابقاً تضررت مادياً وتكبدت خسائر متباينة، وبالتالي فانها بلا شك ستعيد النظر بأولوياتها لتتنجو وتنهض من جديد، ومن المرجح ان تكون ميزانيات الاعلانات أول ما ستتنازل عنه هذه المؤسسات (او ستخفزه لدرجة دنيا) لتقليص مصاريفها وتسييد التزاماتها تجاه موظفيها، وتجاه ما تراه أكثر إلحاحا للحفاظ على الاستمرارية والنهوض مجدداً<sup>2</sup> خاصة وان معظم المؤسسات الفلسطينية، حتى الكبيرة منها، تفتقر لما يمكن تسميته ثقافة الاعلان، وجعله جزءاً ثابتاً ومدروساً من موازنتها، وهذا ظهر بجلاء خلال الازمة، حيث ان عشرات المؤسسات الكبرى التي لم تتأثر أعمالها بالازمة سحبت اعلاناتها من الاذاعات، رغم ان متابعة وسائل الاعلام الفلسطينية تضاعفت في هذه الفترة، أي أن هذه الفترة كانت فرصة ذهبية لها للوصول الى الجمهور والافادة أكثر من الاعلان<sup>3</sup>.

وأمام مثل هذا المشهد، فان وسائل الاعلام المستقلة او الخاصة التي تعتمد على الاعلانات، ستجد نفسها بدون مصدر دخل، او بمداخيل لا تلبى الحد الأدنى من التزاماتها وأعمالها، ما سيضعها أمام خيار الاغلاق أو تقليص طواقمها وأعمالها الى الحدود الدنيا للاستمرار في حال لم تجد أي مساندة رسمية.

ولتقريب الصورة فقد أشار المدير التنفيذي لشبكة أجيال وليد نصار في حوار أجري معه لغايات إعداد هذا التقرير ان 42 معلنا من أصل 64 معلنا سحبوا اعلاناتهم او أوقفوها خلال الساعات الاربع والعشرين الاولى التي أعقبت إعلان حالة الطوارئ والاجراءات التي صاحبته، فيما أكد مدير عام اذاعة «24 اف ام» ايهاب الجريري في حديث معه أجري لغايات هذا التقرير أيضا أن دخل الاذاعة هبط بنحو 60%.

2 غياب ثقافة الاعلان لدى معظم المؤسسات الاقتصادية في فلسطين، ادى للتعاطي مع الاعلان كشيء ثانوي غالبا حيث لا يدرج ضمن موازنتها وان وضعته على الموازنات فانه ثانوي جدا في الغالب ويعتبر اول ما يمكن التنازل عنه او التضحية به.

3 انظر ما يقوله بهذا الخصوص مدير عام شبكة اجيال وليد نصار ومدير عام اذاعة 24 اف ام ايهاب الجريري تالياً في هذا التقرير.



وينطبق الامر ذاته بدرجات مماثلة على مختلف وسائل الاعلام الخاصة/المستقلة، في فلسطين وفي غيرها، كما الاردن على سبيل المثال، حيث بات الاغلاق يهدد صحفاً عربية تشغل مئات الموظفين، مثل صحف الدستور والغد والرأي، التي باتت تواجه ازمة حقيقية في دفع رواتب موظفيها ولم تعد بعضها قادرة على ذلك.

ولكن ماذا عن الجانب المهني المتصل بنوعية الصحافة التي قد نكون أمامها في فلسطين كنتيجة لكل هذا، إن لم يتم تدارك الامر وحماية هذه المؤسسات من الاغلاق؟

## الخطر الابرز يتمثل في نقطتين:

1) فقدان مئات الموظفين/الموظفات اعمالهم، وهذا بالطبع مشابه لما سيطال العاملين والعاملات في قطاعات أخرى من الذين سيفقدون وظائفهم ومصادر رزقهم كنتيجة مباشرة لتداعيات هذه الازمة، ما يوجب الالتفات لهم ومساندتهم جميعاً على قدم المساواة

2) هناك نقطة أخرى مختلفة تتصل تحديداً بوسائل الاعلام دون غيرها من المؤسسات الاخرى المهتدة بالاغلاق، تتعلق بالاثر العام والبعيد علينا كمجتمع قد يتسبب به مثل هذا الامر، وهو أننا كمجتمع فلسطيني سنكون أمام صحافة اللون الواحد، حيث ستتلاشى التعددية او تضعف الى مستويات تلامس الغياب، ولن يكون في الساحة غير لاعب وحيد هو الاعلام الرسمي (الذي تموله الدولة)، وما يتصل بهذا من قتل فُرص حضور أي رواية أخرى او فتح نقاشات عامة إزاء القضايا المختلفة وخاصة الجدلية منها، وإضعاف فرص المساءلة والنقد. ببساطة ستختفي الاصوات الاخرى ولن يسمع غير الصوت الرسمي، ما يُقوض ركناً أساسياً في تكريس الديمقراطية او إشاعتها والدفاع عنها، والحفاظ على احدي ركائز الحكم الصالح.

وفي هذا السياق قال رئيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين ناصر ابو بكر<sup>4</sup>، الاعلام الخاص أسس لمدرسة في الاعلام الحر ولعب دوراً هاماً في هذه الازمة وفي مختلف

4 هذا ملخص لما جاء في مقابلة خاصة اجريت مع نقيب الصحفيين ناصر ابو بكر لغايات هذا التقرير.

المراحل التي مر بها شعبنا ويجب علينا أن نحافظ عليه وندعمه ونحميه.

ويضيف ابو بكر، هناك تحديات كبيرة باتت تواجه المؤسسات الاعلامية الخاصة وتهدد قدرة العديد منها على الاستمرار كنتيجة لما ترتب على انتشار هذا الوباء. همنا الأكبر الآن أن نحافظ على استمرارية عملها، ونحن في نقابة الصحفيين الفلسطينيين نعمل بكل جهد وعلى أكثر من صعيد لتحقيق هذا الهدف، انطلاقاً من تمسكنا بحماية التعددية والحفاظ على هذه المؤسسات والعاملين/ات فيها، وما قمنا به ونواصل العمل عليه لتحقيق هذا الهدف يتلخص بالنقاط التالية:

**اولاً:** تم عقد اجتماع لممثلي الاذاعات المحلية في النقابة ارتباطاً بالازمة، خُصّ الى ضرورة العمل على اعفائهم من الرسوم والضرائب لهذه السنة، كواحدة من الخطوات التي من شأنها التخفيف من الابعاء وتمكينهم من الاستمرار، وإثر هذا الاجتماع التقينا وزير الاتصالات وطالبناه بذلك، وقد تعهد برفع ذلك الى مجلس الوزراء ودعم هذا المطلب<sup>5</sup>.

**ثانياً:** تم توجيه رسالة الى رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية تطالب باعفاء المؤسسات الاعلامية من الرسوم ودعمها محلياً (من صندوق وقفه عز)، أو اعفائهم من الضرائب وهو ما تستطيع الحكومة القيام به، ونحن الان بصدد ترتيب لقاء مع رئيس الوزراء والدفع باتجاه تحقيق هذه المطالب.

**ثالثاً:** قمنا في نقابة الصحفيين بالتواصل مع القطاع الخاص الفلسطيني من أجل حثه على الاستمرار في توفير الرعاية للمؤسسات الاعلامية، سيما وان الكثير من الرعايات التي تعتمد عليها المؤسسات الاعلامية الخاصة في دخلها قد توقفت مع بدء الازمة.

**رابعاً:** شكلنا لجنة في نقابة الصحفيين الفلسطينيين مع بدء الازمة برئاسة الزميل عمر نزال، لحصر الاضرار التي لحقت بالمؤسسات الاعلامية ولدينا ملف بذلك، وباشرنا اتصالات مع مختلف الجهات الدولية الداعمة وفي مقدمتها الاتحاد الدولي للصحفيين لدعم المؤسسات الاعلامية الفلسطينية، فضلاً عن التنسيق بين

5 الوزير لا يستطيع ان يقر ذلك وهو امر منوط برئاسة الوزراء او الرئيس.

الصحافيين/ات الذين يعملون بشكل حر (فري لانسر) للتواصل مع مؤسسة دولية تدعم هذه الفئة بصورة مباشرة.

**خامساً:** اتفقت النقابة مع وزارتي العمل والاعلام من اجل أن لا يتم تسريح اي موظفين من مؤسساتهم وان يتم دعم العاملين في المؤسسات الاعلامية وتعويضهم بنصف رواتبهم.

هذا اضافة الى ما قامت به النقابة على اكثر من صعيد لمساندة الصحافيين/ات والمؤسسات الاعلامية، مثل توفير أدوات وألبسة الوقاية للصحافيين والصحافيات، أمليين أن ننجح عبر مجموعة التوجهات هذه في حماية مؤسساتنا الاعلامية من التوقف واستمرارها في العمل.

## صدمة الجائحة واتجاه التغطية

فرض انتشار الوباء وحالة الطوارئ التي أعلنت في فلسطين على وسائل الاعلام، مُطأً من التغطية يعتمد بصورة شبه كلية على المصدر الرسمي (الحكومي) فقط، وهنا لا نتحدث عن مسألة الدقة او التشكيك فيما تعلنه الجهات الرسمية من معلومات، لكن وسائل الاعلام وبصورة غير مباشرة وُضعت في مسار واحد، غذته هالة الخوف والقلق العام من الوباء وسوغت كل ما يقال لمحاربته، لدرجة أن العديد من الصحافيين/ات تبنوا ذلك واعتبروه المسار الصحيح وربما المثالي، وتنازلت بعض وسائل الاعلام طوعاً عن بعض أدوارها، سيما ما يتصل بالبحث والاستقصاء والرقابة والمساءلة.

هكذا فان وسائل الاعلام الفلسطينية (الضعيفة معالجات معظمها أصلاً) وبجانب مجموعة التحديات والمصاعب التي واجهتها خلال هذه المدة، وما فرضته ظروف مواجهة الوباء من حالة طوارئ وشروط على الحركة والانشطة المختلفة، اتكأت على ايجاز صحفي يومي رسمي يريحها عناء البحث واحتمالية التعرض للمساءلة، وانجرت بدرجة مُقلقة الى مربع النقل «الميكانيكي» لما يصدر عن الجهات الرسمية، واحتل الايجاز اليومي الحيز الاكبر من جوهر عملها المتصل بتغطية الجائحة ومكافحتها وضحاياها ودور مختلف الجهات في ذلك، ونأت بنفسها عن

فكرة البحث والتمحيص والمساءلة والنقد إزاء ذلك وإزاء خطط التصدي للوباء وتداعياته.

بكلمات أخرى فقد دخلت معظم وسائل الاعلام الفلسطينية (او أُدخلت دون أن تدرك) هذه الدائرة، وتعاظت مع المصادر الرسمية والإيجاز اليومي على انه المصدر «الواحد» لتغطية كل ما يتصل بانتشار الوباء ومكافحته، وليس كمصدر أو كفرصة ونافذة مهمة لاستقاء المعلومات والمساءلة والرقابة على الاداء العام. بمعظمه، سواء كان مدركاً ذلك أم لا ، فقد بدا الاعلام في الضفة وقطاع غزة، كمجرد ناطق باسم الناطق باسم الحكومة.

انعكس الخوف العام من الوباء والاجراءات الرسمية التي اتخذت، خوفاً أصاب وسائل الاعلام والصحافيين، مس التغطية ومحتواها واتجاهاتها، الامر الذي عبر عنه أستاذ الاعلام في جامعة بيرزيت الصحافي صالح مشاركة بمقال تحت عنوان «اعلام الهلع»<sup>6</sup> يقول فيه:

«أنتج انتشار وباء كورونا ما قد نسميه اصطلاحاً /اعلام هلع/، عداد موت على الشاشات، باروميتر إصابات في كل رسالة قصيرة، وحتى باقي الاخبار انقلبت بالكامل الى كورونا أولاً وباقي شؤون الحياة تأتي سابعاً او تاسعاً».

«هيمنة اعلام الهلع أنتجت صحافة موالية تماماً، موالية للدولة ولأجهزتها وللشركات ولكل المهيمين بسرعة البرق، حدث هذا في غالبية الدول، الصحفيون تجندوا فوراً كأنهم في حرب، واصابتهم حالة من الوطنية المفاجئة تجاه المسؤولين. ولا اعرف مدى سلامة الموقف هنا، ولكن اعتقد ان هناك مبالغت نوعاً ما، فقد تم تقديس مسؤولين كل ما قاموا به هو مسؤولياتهم العادية».

«الإعلام الاجتماعي ارتمي فجأة في حالة وطنية شعبية غريبة، في لبنان والأردن وفلسطين ... في أكثر من بلد انتقلت الفيديوهات من الضحك على الدولة الى أطفال يؤدون التحيات العسكرية لدوريات الجيش والشرطة وأهالي يوشحون

6 صالح مشاركة- مقال- انظر الرابط : <https://2u.pw/cfk2X>

صور بروفايلاتهم بالصقور والنسور العسكرية. حب الجيش الوطني بتوازن شيء نعتد به، لكن ليس على طريقة يوم نعم ويوم لا، اعتقد ان خزان مشاعرنا يجب ان يكون متوازنا أكثر».

«لا تقرير يفكر بالمستقبل ولا مقابلة مع ما سيأتي بعد الفيروس او مع الفيروس في المستقبل، ثمة كمامة سميكة على صحافتنا وافكارنا وحواسنا ودوافعنا، هذه الكمامة على أهميتها لن تساعد طويلاً، ونحن الصحفيون لسنا انبياء التغيير لكن ممنوع أيضاً ان نكون عبيد الحجر والتعقيم والتكميم وافرازات الهلع الجماعي» كما جاء في مقال مشاركة.

وللإضاءة على التدايعات المبكرة لهذه الازمة، وتلك التي قد ترافقنا، وربما تؤسس لانعكاسات أكثر عمقا وأثراً وديمومة على المشهد الاعلامي في فلسطين في المستقبل، قمنا بمحاورة عدد من الاعلاميين/ات وأصحاب ومدراء/ات المؤسسات الاعلامية الرسمية والمستقلة/الخاصة في محاولة لاستقصاء واستشراف آثار وانعكاسات ما يواجهه الاعلام والصحافيون/ات من تحديات، وتلك التي قد تستمر بعد انتهاء الازمة، وربما ترافقه ويتسخ بعضها كسمات جديدة قد تعلق بالمشهد الاعلامي الفلسطيني وتصبح مكوناً رئيسياً منه في الغد.

ويمكن تلخيص أبرز التحديات والمخاطر التي واجهتها الصحافة الفلسطينية في ظل جائحة كورونا، وتلك التي قد تواجهها لاحقاً، كما يراها هؤلاء الصحافيون/ات (الذين تمت محاورتهم)، ورؤيتهم للتدخل الممكن لمساندتها في تخطي هذه الازمة، في النقاط الرئيسة التالية:

اولاً: قسم من المصاعب والتحديات التي واجهتها وسائل الاعلام في هذه الفترة جاء مرتبطاً بالجوانب الفنية اللوجستية مثل العمل عن بعد، وتوفير الادوات المطلوبة وغير المتوفرة أحياناً، فضلاً عن المهارات او الخبرة لتوظيفها بما يلبي احتياجات استمرار العمل وعدم تأثره.

ثانياً: تعرضت إدارات المؤسسات وطواقم العمل لضغوط مركبة، فهناك ضغوط تتعلق بالقلق من المخاطر(على النفس وعلى الآخرين في المحيط)، ومواءمة ذلك

مع القدرة على استمرار التغطية والعمل، مع الاخذ بالاعتبار ان المطلوب من الصحفيين/ات على صعيد العمل والانتاج أصبح أكثر من السابق، وذلك انطلاقاً من أن قضية بالغة الاهمية وكبيرة جداً وثم جميع الناس (انتشار الوباء) أصبحت مطروحة، وبحاجة الى تغطية على مدار الساعة الى جانب القضايا الاخرى.

**ثالثاً:** تقدم قضية كورونا وهيمنتها على معظم القضايا الاخرى المدرجة على اجندة الاعلام (وهو أمر طبيعي ومبرر بالطبع) أدى بصورة مباشرة وغير مباشرة الى اغفال مختلف القضايا الاخرى أو حصر تغطيتها باخبار عابرة أو مختصرة على الاقل، وابعدها نسبياً عن الاهتمام المفترض. وقد امتد الامر حتى الى ما هو مرتبط بالوباء حيث كاد خبر أعداد الاصابات جراء الفيروس يصبح الخبر الوحيد أو الابرز لمختلف التغطيات على مدار عدة أسابيع على الاقل.

**رابعاً:** من أخطر التحديات الراهنة والمستقبلية، ان المؤسسات الاعلامية المستقلة/الخاصة، فقدت معظم دخلها (تعتمد على الاعلانات التي توقفت كليا أو تكاد) ما وضعها بعد نحو شهرين من الجائحة في أزمة مادية حقيقية، تهدد الكثير منها بالاعلاق أو بتقليص حاد في أعمالها وطواقمها أو روايتهم، في حال لم تجد هذه المؤسسات المساندة المطلوبة، خاصة وان البوادر تشير الى ان الازمة التي نشأت بسبب الوباء وتداعيات ذلك ستمتد لشهور مقبلة.

**خامساً:** بخصوص الاعلام الرسمي، ورغم أن التداعيات المالية العامة لن تؤثر عليه كما المؤسسات الاعلامية المستقلة/الخاصة، نظرا لانه يعتمد في تمويله على الحكومة التي لا شك ستستمر في ذلك، الا ان التداعيات المادية العامة لهذه الازمة ستطاله ولو بصورة محدودة، وهذا قد يظهر في وقف خطط التطوير أو التوسع التي كان بصدها او يسعى لتحقيقها.

**سادساً:** يرى أصحاب ومدراء/مديرات هذه المؤسسات أن الحكومة تستطيع مساندها لتجاوز هذه الازمة وانقاذها من الاعلاق وتمكينها من النهوض مجدداً (بعض المؤسسات الصغيرة اغلقت أو توقفت عن العمل)، من خلال عدة اجراءات تتمثل في النقاط التالية:

- 1) اعفاءها من الرسوم التي تدفعها، (مثلا تدفع شبكة احيال 32 الف دينار سنويا كرسوم استئجار للموجة- الطيف) ما سيتيح لها هامشا اكبر للنهوض.
- 2) اعفاءها من الضرائب عن العام الحالي 2020 على سبيل المثال.
- 3) اعتماد الية توزيع عادل للاعلانات الحكومية، بحيث تشمل مختلف الصحف ووسائل الاعلام.
- 4) التحرك رسميا بخصوص الاعلانات التي تنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي (خاصة عبر فيسبوك)، والتي لا تجني منها السلطة اي ضريبة، والعمل على استردادها وتخصيص جزء منها لدعم وسائل الاعلام الفلسطينية، حيث تشير التقديرات الى ان حجم الاعلانات الفلسطينية على فيسبوك يبلغ نحو 2.5 مليون دولار شهريا.

## الاعلامي محمد الرجوب

(مذيع في شبكة أحيال)

يصف الصحفي محمد الرجوب<sup>7</sup> حال الصحافة في ظل مكافحة كورونا وما يواجهه الصحفيون/ات من تحديات بقوله «هذا وضع غير تقليدي وغير مسبوق، حين كانت الحكومات تحاول إخفاء معلومات كنا نعمل على كشفها، لكن الوضع الحالي أدى الى تراجع القدرة على المغامرة أو أصبح لا يحتملها (مثلا قدرتنا على الذهاب الى مستشفى هوغو تشافيز حيث يعالج المصابون من كورونا)، وهذا بالطبع انعكس على العمل وأصبحت الصحافة بحاجة لتبني الرواية الرسمية».

حالة الانقسام التي تعانيتها الساحة الفلسطينية تخدم هذا الوضع حيث ان «الصحفي قد يصبح موضع اتهام في ظل الانقسام السائد، فعلى سبيل المثال كنت تابعت قضية ممرض من الخليل، ولكن الاستنتاجات التي خرجت بها لم تعجب خصوم المحافظ فاصبحت هدفاً لانتقاداتهم».

7 هذا العرض يلخص للحورات التي أجريت مع مجموعة الاعلاميين/ ات الذين تمت مقابلتهم لغايات هذا التقرير، وقد تم فيه تلخيص بعض اقوالهم بتصرف، دون المساس بجوهرها، وقد اجريت جميع الحوارات مع مجموعة الاعلاميين الواردة في هذا التقرير خلال الفترة الممتدة بين 15- 27 نيسان 2020.

«لاحقا (بعد انتهاء كورونا) حين نعود، فان التدايعات ستستمر وسنعمل لسنوات على ذلك (انهيارات اقتصادية عنف أسري...الخ) رغم انني لا اعتقد بأن هناك عودة قريبة. الوباء سيغير كل شيء بما في ذلك الصحافة، كما وأنه كشف أيضا أشياء أخرى، فالعديد من الصحفيين الكفاء لم يظهروا، وانسحبوا من المشهد لاسباب مختلفة، والعاملين الموجودين، وهم بلا شك أشخاص مُضحون، لكن هناك عديد من الملاحظات اعترت العمل.

على الصعيد المادي هناك انهيار، اعلانات المؤسسات الاعلامية اقتربت من الصفر، وعليه فان هذه المؤسسات ستجد نفسها مضطرة لان تدفع مثلا نصف راتب لموظفيها الى أجل غير معروف، ولا أحد يعرف ماذا سيكون بعد ذلك!

## الاعلامية خلود عساف

(مديرة تحرير وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية وفا)

فُرُضت علينا أشياء كانت مفاجئة، وما تزال مستمرة لغاية الان، فحتى الدول الكبرى أُربكت بشأن التعامل مع الفيروس وتدايعات الوباء. أهم شيء كان أن نواكب التغطيات الاعلامية، وهذا يمكن ان يكون أكبر من الكادر الموجود. التحدي الاكبر كان كيف سنستمر في مستوى التغطية لمختلف القضايا، مع المحافظة على سلامة صحفيينا الصحية، لذا عقدنا أكثر من اجتماع وخليّة أزمة لبحث سبل العمل في حال تفاقم الوضع، وكيف سنتعامل (في ظل قرارات الحكومة والاعلاق) مع كوادرنال الذين لا يستطيعون الحضور الى المقرات لاسباب مختلفة (مثلا الذين لديهم اطفال).

هذا ترتب عليه سعي سريع لتوفير الاحتياجات الفنية لكوادرنال، مثل الاجهزة لمن لا يمتلك بعضها، عدا عن اللجوء لبعض التقنيات ووسائل التكنولوجيا الاخرى (مثل برنامج زوم) للتواصل والاستعاضة عن اللقاءات الوجيهة. هذا حصل بالتدرج للمحافظة على التغطية الاعلامية والمحافظة على الكادر، حيث حاولنا ان يكون عدد المتواجدين في المقر ضمن الحد الادنى وان يعمل الاخرون من منازلهم.



اتضح لنا ولمعظم وسائل الاعلام أنها تستطيع القيام بالعديد من أعمالها وبذات الكفاءة عن بُعد. كانت مفاجأة لنا بأننا نجحنا ضمن آلية العمل من المكتب والمنزل اكثر من تواجدنا في المكاتب، صحيح كان هناك عبء أكبر على العاملين في رام الله (المقر الرئيسي لوكالة وفا)، لكن جميع الذين عملوا من المنازل كان عطاؤهم ممتازاً، وكان الوضع اعتياديا كالعمل من المكاتب وربما أفضل أيضا. اعتقد ان هذا الكلام (العمل عن بعد) ينطبق على الاعلام المكتوب، وربما ليس على جميع وسائل الاعلام.

## هل أثرت أزمة كورونا مهنيا على نوعية العمل وتنوعه؟ كيف؟

كل الرسائل أصبحت حول كورونا، وهذا أدى أحيانا الى إغفال بعض الاحداث والقضايا الاخرى في ظل طغيان أخبار الفيروس والوباء والاهتمام العام بها، لقد وضعنا الوباء أمام تحد في ان تكون خطة عملنا يومية وان نتصرف ونصح مسارنا أو نقرره بشكل يومي. أصبح من الصعب رسم خطة للغد، ولم نعد قادرين (خاصة في الايام الاولى) على ان نضع خططا كما السابق. معظم خطتنا أصبحت آنية يومية، وكل المعالجات الاخرى أصبحت مرتبطة بالوباء، فعلى سبيل المثال ان أردت معالجة الاقتصاد فانه سيأتي مرتبطا بالفيروس أيضاً، وهكذا...

لكن ان أردنا تقييم أنفسنا عبر عدد القراءات ارتباطا بما ننشره عن تبعات الوباء الصحية والطبية والاجتماعية والاقتصادية فإننا سنجد أنها زادت بصورة كبيرة جداً.

عندنا في فلسطين تحد آخر هو الاحتلال، هذا أمر اضافي عن العالم، وهذا ايضا ارتبط في جزء منه بالفيروس والوباء وما يقوم به الاحتلال في هذا السياق أيضاً.

كما الحياة العامة لا أعتقد ان الصحافة بعد الكورونا ستعود كما كانت قبله. كورونا زاد من الاهتمام بمسألة التخصصية في العمل الصحفي، فقد لاحظنا ولمسنا في هذه الفترة أهمية ذلك في عملنا، أصبحنا مطالبين وحريصين على التزام الدقة المتناهية، لان كل كلمة لها أثر كبير على معنويات الناس وخطط الحكومة والتصرفات العامة، لذا أصبحت الدقة المتناهية مطلباً رئيسياً وركيزة أساسية أكثر من السابق.

في فترة من الفترات تضخم الجانب الاداري والوظائف المساندة على الجوانب المهنية في المؤسسات الاعلامية، ورغم أهمية ومركزية هذا الجانب بالطبع (الاداري والمساند) الا ان التحدي المرتبط بانتشار الوباء أظهر ضرورة ترتيب مختلف للاولويات والتركيز على القطاع العامل (منتجو الاخبار-الصحفيون/ات) وإنصافهم أكثر، لان هذه الفئة هي التي تتحمل المسؤولية المباشرة، حيث تبين على سبيل المثال ان تعيب جزء من الادارة في ظل الوضع الراهن لم يؤثر على العمل والاداء، ما يدعو لاعادة النظر في انصاف الصحفيين والتركيز أكثر على القطاع العامل الذي يتحمل المسؤولية المباشرة (الصحفيون/ت) أكثر من السابق.

ومن أبرز التحديات التي فرضت نفسها خلال هذه الازمة، موضوع السوشال ميديا، فقد تضاعف رواد صفحة «وفا» على سبيل المثال في هذه المرحلة، وللأسف فان هذا الجانب لم يأخذ في السابق الاهتمام الكافي من حيث مهارة وخبرة العاملين الذين تختارهم المؤسسات الاعلامية لـ«السوشال ميديا»، الازمة أظهرت بوضوح أهمية ان يكون هؤلاء الاشخاص من الذين يجمعون بين أمرين: ان يكونوا صحفيين محترفين او جيدين ويمتلكون في الوقت ذاته الخبرات التقنية المطلوبة للقيام بهذا العمل، ما يتطلب اعادة النظر في هذا الجانب وان تُعتمد (السوشال ميديا) ضمن هيكلية المؤسسات الصحفية<sup>8</sup>.

على سبيل المثال فان صفحة وكالة «وفا» باللغة الفرنسية على فيسبوك تنافس في عدد القراءات الصفحة العربية وتتجاوزها أحيانا، وهذا قد يفاجئ البعض، حيث تحظى عديد من الاخبار والمواد التي تنشر عليها (الصفحة الفرنسية) بنحو 600 مشاركة (شير) أو أكثر أحيانا، ما يظهر أهمية وضرورة ايلاء السوشال ميديا الاهتمام المطلوب من المؤسسات الاعلامية، وهذا الامر يجب ان لا يهمل بعد «كورونا» واعتقد انه لن يتراجع، ومن استخلاصاتنا وخططنا في «وفا» ان ندعم ذلك ونكرسه وان يتم ترسيخ السوشال ميديا كفعل إعلامي بذاته، فضلا عن أنه يدعم ويسوق الصفحات الرئيسية.

8 كثير من المؤسسات الاعلامية الفلسطينية تخصص للسوشال ميديا اشخاصا لا يملكون الخبرة الصحفية الكافية وتكتفي بمهاراتهم التقنية الامر الذي كشفت الازمة الاخيرة ما ينطوي عليه من خلل يتعلق بالمحتوى وبما ينشر وكيف ينشر...الخ.

أدى انتشار الوباء وانعكاست ذلك على الصحافة الى توسيع الافق ازاء عديد من الجوانب التي كانت مغفلة او لم تكن تحظى بالاهتمام المطلوب، لكن الان أصبح من الصعب التراجع عنها او اغفالها بعد كورونا، ولا شك اننا في «وفا» سنجلس ونعمل عليها لاحقا. تفتحت عيوننا بصورة أفضل على جوانب لم نكن نعطيها الاهتمام الكافي. الان سأكون مَسْلحة بتجربة خضناها ويصعب على أحد التغطية عليها او إهمالها لاستخلاص عبر من التجربة.

اما بخصوص ما يتهدد بعض المؤسسات الخاصة والجوانب المهنية العامة فاننا في كل الاحوال بحاجة لاعلام متنوع. لا تستقيم الاحول باعلام من لون واحد، والف باء المعرفة أن تمتلك اعلاما متنوعاً.

الاعلام الرسمي سيتأثر هو الاخر بالتداعيات المادية العامة للوباء، وان كان ذلك بدرجة اقل من الاعلام الخاص. سيتأثر الاعلام الرسمي بطريقة مختلفة، هذا قد يؤثر على رواتب الموظفين وعلى خطط التطوير، فمثلا كان لدينا خطة تطوير تتعلق باللغات، او ان كان لدينا خطة على صعيد الاعلام المتخصص فاننا سنضطر لوقفها او تاجيلها.

## الاعلامي ايهاب الجري

(مدير عام اذاعة 24 اف ام)

في المؤسسة واجهتنا ثلاثة تحديات:

اولا: لوجستي يتعلق بالعمل، حيث تحركنا قبل الحكومة وبدأنا العمل من المنازل لقسم من الطاقم، لكن هذا كان له أثر على العمل الذي لا يستوي أحيانا بهذه الطريقة، لكن في النهاية تغلبنا على الاشكاليات المتصلة بذلك.

ثانيا: مالي، فالشركات المختلفة أغلقت (بموجب الاجراءات التي أعلنت)، ولدينا أموال لدى بعضها، لكننا لا نستطيع أن نحصلها، كما أن الأزمة جاءت في الوقت الذي عادة ما نقوم فيه بتجديد العقود السنوية التي نُبرمها مع الشركات، وعليه فاننا لم نتمكن أيضاً من إنجاز هذه العقود، وهذا ينطبق بالطبع على المؤسسات الأخرى.

ثالثاً: مهني يتعلق بكيفية العمل في ظل الضغوط التي تزايدت في هذه الازمة بأكثر من شكل، فأولا عليك أن تواكب كل التطورات على مستوى البلد وما ترتب على هذا الوضع، سواء فيما يتعلق بقضايا التعليم والاطفال والعنف ومختلف المواضيع الاخرى إضافة للازمة (كورونا). ضغوط العمل والمطلوب من الطاقم والمؤسسة تضاعفت، ثم هناك الضغوط التي جاءت باتجاه أن البعض يُريدك أن تكون عاطفياً في معالجتك للقضايا المطروحة، وانت تريد أن تكون مهنيًا موضوعياً، وضغوط تريدك أن تكون منحازاً وأنت تسعى لتبقى نقدياً.

نتيجة هذا فقد هبط دخلنا بنحو 60% في هذه المرحلة، وعليك ان تحافظ على العاملين ورواتبهم وهذه اشكالية كبرى، سيما واننا خرجنا من العام 2019 بخسائر<sup>9</sup>، وعليك ان تتصور كيف تبدأ عاماً جديداً في ظل مثل هذا الوضع ويمثل هكذا أزمة.

سوق الاعلانات صَعَفَ بشكل كبير، وأولويتي أن نغطي رواتب الموظفين، وخطتي هي العمل على خفض المصاريف قدر المستطاع، علما اننا نعتمد في 50 % من دخلنا على الرعايات وهذه نحاول حمايتها.

اعتقد أن أزمة المؤسسات الكبرى أكبر، والجميع أصبح أمام خيارين، فإما أن تدفع نصف راتب للموظفين، أو أن تُراكم الديون عليك كرواتب غير مدفوعة، أو أن تذهب لخير العدالة في العمل وتدفع الرواتب كاملة للموظفين وتضطر لمنح قسم منهم إجازات أو تنهي عقودهم، وجميعها بالطبع خيارات صعبة!

مستقبلا لن أعمل بدون وفرة لعدة أشهر، وهذا سينعكس على التوظيف، أي أنني لن أتمكن من توظيف اشخاص جدد إلا في ظل مثل هذه الوفرة.

إحدى مشكلتنا في فلسطين ان المؤسسات الاهلية لا تفكر بالاعلام كحليف دائم، هو صفر في حساباتها.

---

9 اذاعة 24 اف ام هي إذاعة مستقلة/خاصة حديثة التأسيس نسبياً، حيث انطلقت في العام 2014، وكان العام 2018 هو العام الاول الذي تحقق فيه بعض الارباح.

لا نريد من الحكومة مساعدات، فقط بعض التسهيلات، مثل قروض ميسرة أو خفض الضرائب أو تأجيل بعضها مؤقتاً أو الرسوم.

أما بخصوص التدايعات والانعكاسات المتصلة بالمهنة التي برز بعضها في ظل الوباء، فإني أرى أن الصحافة تكون في ورطة حين تسعى لتكون شريكاً مع الحكومة، وقد سئلتنا من أطراف عدة بانكم تنتقدون، كما وسئلتنا لماذا يشاهد بثكم المباشر اضعاف الذين يشاهدون ذات البث من موقع تلفزيون فلسطين؟

أداؤك اليوم ينعكس عليك لاحقاً، والناس أذكىء، فإن اقتنعوا بعملك وطريقة تغطيتك فإن هذا سيكون رصيماً لك في المستقبل، أما أن صرت في «جيب الحكومة» فهذا هو الأسوأ.

## هاني العباسي

(المدير المالي والاداري لجريدة القدس)

في ظل هذه وغيرها من الازمات تستطيع المؤسسة الاعلامية التحكم او تقليص بعض الجوانب فقط للتكيف مع هبوط الدخل، مثل لوازم الطباعة، حيث قلصنا على سبيل المثال عدد صفحات الجريدة نظراً لعدم القدرة على توزيعها في مختلف المناطق كما العادة، ولكن الجوانب الاخرى وهي الالهة بقية بالطبع كما هي، مثل ما يدفع لوكالات الانباء التي نشترك بها، ورواتب الموظفين، والرسوم والضرائب التي تدفعها المؤسسات الاعلامية للحكومة، وهذه تشكل القسم الاكبر من العبء المالي الذي لم يتغير.

وفي المقابل فإن دخل المؤسسات الاعلامية (الاعلانات) توقف بصورة شبه تامة، اي انها اصبحت مطالبة بالاستمرار في الصرف دون ان تحقق اي دخل، علماً ان العديد منها كانت تعاني من مصاعب مالية قبل الازمة (ازمة كورونا).

هذا الامر قد يضطر العديد من المؤسسات اذا لم تجد اي مساندة للتخلص من بعض موظفيها، او ان تلجأ لتقليص رواتبهم او عدم دفعها كاملة.

لمساندة المؤسسات الاعلامية فان مختلف الدول تقدم دعماً بطرق متعددة لتمكين وسائل الاعلام من الاستمرار والتطور، سواء كان ذلك من خلال الاعفاءات الضريبية او الرسوم او مثلاً اعفاء ورق الطباعة من الضريبة او غيرها. لا يمكن النظر لوسائل الاعلام كغيرها من المؤسسات.

ومن الجوانب الاخرى التي يفترض ان تلتفت لها الحكومة، لمساندة وسائل الاعلام الفلسطينية، ان يتم توزيع الاعلانات الحكومية بنوع من الشفافية والعدالة، حيث اننا على سبيل المثال في جريدة «القدس» وبالعكس الصحف الاخرى لا نحظى باعلانات وزارات المالية والصحة والتربية وسلطة المياه، ما يوجب اعادة النظر في ذلك واعتماد توزيع عادل للاعلانات الحكومية او الرسمية على مختلف الصحف ووسائل الاعلام الخاصة/المستقلة.

## الاعلامي وليد نصار

(المدير التنفيذي لشبكة أجيال الاذاعية)

آثار الازمة ظهرت من الساعات الاولى. على سبيل المثال، خلال الساعات الاربع والعشرين الاولى التي أعقبت فرض حالة الطوارئ فإن 42 مُعلنًا من أصل 64 معلنًا في شبكة اجيال سحبوا إعلاناتهم أو أوقفوها. الاعلانات توقفت بصورة شبه تامة بعد إعلان حالة الطوارئ. الان في رمضان البعض بدأ يعلن ولكن بعد لجوئنا لتقديم أسعار مرنة جداً وغير مسبوقه لتشجيعهم وجذبهم مجدداً.

اللافت انه وبينما توقفت الاعلانات عندنا بصورة شبه تامة بعد الازمة، فإن وسائل الاعلام في اسرائيل (على سبيل المثال) ضاعفت من اعلاناتها ودخلها، لان الشركات ترى (وهي محقة) بأن المشاهدة والمتابعة لوسائل الاعلام حالياً (في ظل متابعتها تفشي الوباء) أصبحت عالية جداً، وبالتالي فان الشركات في اسرائيل توجهت لنشر مزيد من الاعلانات، ما ضاعف أرباح وسائل الاعلام الاسرائيلية (تضاعفت الاعلانات في اسرائيل لنحو ثلاث مرات)، بينما حصل العكس عندنا حيث سارعت الشركات لوقف اعلاناتها بسبب غياب ثقافة الاعلان عند معظم مؤسساتنا.

حتى الشركات الكبرى عندنا أوقفت إعلاناتها، بما في ذلك، تلك الشركات التي لم تتأثر أعمالها (ودخلها) بإجراءات الطوارئ والاعلاقات واستمرت في العمل، مثل البنوك والاتصالات، وحتى شركات التأمين، التي زادت أرباحها في هذه الفترة (نظراً لعدم وجود حوادث بسبب الاعلاق) أوقفت هي الاخرى إعلاناتها!

باختصار ها قد مضى علينا حتى الان 45 يوماً والاعلانات صفر تقريباً، ما يضع مختلف المؤسسات الاعلامية الخاصة/المستقلة أمام مأزق شديد، سيما وأن الازمة مستمرة.

اما بخصوص ما يمكن للحكومة او الجهات الرسمية أن تفعله لاسناد وسائل الاعلام التي باتت تواجه مأزقا حقيقياً، فقد عقد قبل نحو أسبوعين اجتماع للاذاعات في نقابة الصحفيين، تم فيه بحث تداعيات هذه الأزمة على المؤسسات الاعلامية، وأبرز ما خلص اليه المتجمعون واقترحوه او طلبوه يتمثل في مسألتين:

أولاً: أن يتم إعفاء الاذاعات من الرسوم التي تدفعها، ما سيمنحها هامشاً، ولو كان محدوداً للاستمرار والنهوض. على سبيل المثال نحن في أجيال ندفع سنويا 32 الف دينار اردني كرسوم ترخيص لاستئجار الطيف او موجة البث، (يبلغ إجمالي الرسوم التي تدفعها جميع الاذاعات 260 الف دينار) وهذا من شأنه أن يغطي جزءاً من المصاريف والخسائر التي لحقت بالاذاعات.

ثانياً: اقترح المشاركون في الاجتماع أن يُصار لإنشاء «صندوق إغاثة» من مؤسسات دولية ومتبرعين مساندين للشعب الفلسطيني، وأن يُدفع للاذاعات ولمرة واحدة فقط مبلغ 1000 دولار عن كل موظف/ة يعمل فيها، أي ستحصل الاذاعة التي يعمل فيها 10 موظفين مثلا على 10 آلاف دولار<sup>10</sup>، وقد حمل نقيب الصحفيين ناصر ابو بكر هذه المقترحات والمطالب، الى وزير الاتصالات لدراستها والبت فيها من قبل الحكومة الفلسطينية.

---

10 الحاج أديب البكري (مالك اذاعة اجيال) قال في الاجتماع المذكور بأنه سيتبرع بالحصة التي ستكون لشبكة أجيال من هذا البند (صندوق الاغاثة) لصالح صندوق وقفة عز.

نحن مع إعفاء الاذاعات من الرسوم للسنة الحالية 2020، ما سيساعدها على الاستمرار والنهوض في ظل ما باتت تواجهه، ونرى أن أي إسناد من هذا القبيل (إعفاء من رسوم الترخيص وضريبة الدخل) سيتيح لهذه المؤسسات أن تعود للوقوف من جديد والانتعاش، ونعتقد بأن موضوع الصندوق الاغاثي الذي اقترح في اجتماع النقابة قد يساعد بعض المحطات او المؤسسات الصغيرة الاخرى.

وهناك قضية أخرى بالغة الاهمية فيما يتعلق بالاعلانات والتحديات المادية التي تواجهها المؤسسات الاعلامية في فلسطين وباتت تهدد باغلاق بعضها، وهي قضية الاعلانات الفلسطينية في فيسبوك، الذي سحب معظم الاعلانات، حيث يُعلن عبر فيسبوك بنحو مليون ونصف المليون دولار (من قبل مؤسسات وجهات فلسطينية) شهرياً، ولا تأخذ السلطة الفلسطينية ضريبة عليها، ولا نعلم ما إذا كانت اسرائيل تحصلها من فيسبوك وتحفظ بها لنفسها.

وبهذا الشأن لا بد من الإشارة الى الأزمة والجدل الذي كنا شهدناه بين فرنسا والولايات المتحدة فيما يتعلق بشركتي فيسبوك وغوغل، حيث فرضت فرنسا ضريبة على فيسبوك بنسبة 12%، ومن هذه النسبة وجهت الحكومة الفرنسية 1% لنقابة الصحفيين الفرنسيين ووسائل الاعلام، وهو أمر يجب على الحكومة الفلسطينية أن تعمل عليه.

أما بشأن الانعكاسات والتداعيات المهنية لهذه الازمة، فان الخطورة تكمن في أن تغلق غداً هذه المؤسسات، حيث سنكون أمام رواية واحدة، رواية السلطة، ما يضر التعددية وهذا خطر على فكرة التعددية والمجتمع.

## الدكتور أحمد حماد

(استاذ الاعلام المساعد في جامعة الاقصى- غزة)

أدى الاغلاق وما رافقه من اجراءات واغلاق للمؤسسات المختلفة، اضافة الى الجانب المادي للصحفيين المحليين، الى الحد من قدرة الصحفيين/ات في الوصول الى اماكن الحجر ومصادر المعلومات المتعلقة بتداعيات الوباء وغيرها من القضايا



الآخري، وأدت معاينة اثنين من الصحافيين بسبب دخولهم الى أحد أماكن حجر المصابين الى ان لا يجرؤ أحد من الصحافيين/ات لاحقاً على السعي والمتابعة، وحتى السؤال فيما يتصل بملف الوباء وانتشاره ومكافحته.

وفيما يتعلق بالعمل المهني والحصول على المعلومات من الجهات الرسمية فقط، فالصحافة بالأصل تحتاج للحصول على المعلومات بالمعايشة (التواصل المباشر مع أصحابها أو مع المصدر) وفي هذه الحالة نتحدث عن المصابين أو الموجودين في أماكن الحجر الصحي مثلاً، وهذه أصبحت مشكلة، أثرت على طبيعة التغطية الإعلامية في ظل الازمة.

ويضاف الى ذلك أثر الانقسام الداخلي الفلسطيني وانعكاساته على المعالجات الإعلامية لمختلف القضايا، بما فيها أزمة انتشار الوباء، فالوثوق بالمعلومات يعتبر أحد التحديات الجسم، فانت كمواطن تحترار لمن تستمع، فيما يتصل بتداعيات الوباء، لرواية السلطة ام لرواية حماس. على سبيل المثال، فقد أعلنت وزير الصحة الفلسطينية مي كيلة عن أن أحد المرضى المصابين بفيروس كورونا في غزة أصيب بانتكاسة، ولكن هنا في غزة تم نفي ذلك.. فمن يجرؤ على السؤال؟ هذا واحد من تبعات وأثار الانقسام الذي تداخل مع أزمة كورونا، فيما يتصل بالوثوق بالمعلومات.

ومما اظهرته هذه الازمة على الصعيد المهني، حاجتنا للإعلامي المتخصص، حيث لاحظنا انه ينقصنا الصحفي المؤهل القادر على الكتابة في القضايا الصحية او الطبية، ما يظهر الحاجة لردم هذه الفجوة والعمل على ذلك لاحقاً.

في المؤسسات الإعلامية الصغيرة تم تسريح بعض العاملين او خفض أجورهم، علماً أن بعض العاملين/ات فيها يتقاضون 700 شيكل، وهذه المبالغ البسيطة تم خفضها الى 400، ما يظهر اوضاع هذه المؤسسات والظروف التي لا شك يعيشها العاملون وتحبط أي حافز بداخلهم للمتابعة او المخاطرة بالطبع.

بجانب هذا فان بعض الوكالات الصحفية الاجنبية زودت العاملين معها بوسائل الحماية، كما ونظمت لهم تدريبات حول كيفية الحفاظ على سلامتهم وسبل

تغطية الجائحة، وكل هذا غاب عن المؤسسات المحلية وخاصة الصغيرة منها حيث لم توفر شيئاً من هذا لموظفيها، ما حد من حركتهم وتغطيتهم للزمة وتداعياتها، سيما عند النظر لما يتقاضوه «فهل ساخاظر من اجل 700 شيكل»، علما ان هناك فئة اخرى من الصحفيين/ات يعملون بالقطعة ووضعهم أشد صعوبة ومساوية، وقد أثرت ازمة الوباء على انتاجهم وأدائهم أيضاً.

وفي الجانب المادي لانعكاسات الازمة، فان المؤسسات الاعلامية الخاصة/المستقلة، تعتمد على الاعلانات التي توقفت او تقلصت بشكل كبير، فاحدى الاذاعات اعتادت في رمضان أن تحصل على إعلانات ورعايات من بعض المؤسسات، لكن الاخيرة اعتذرت عن ذلك بدعوى تأثيرات الجائحة عليها، علما ان الكثير من المؤسسات الاعلامية وخاصة الصغيرة منها يشكل لها شهر رمضان احد اهم مواسم العمل والدخل.

لوحظ ان هناك غيابا لدور الجهات والاجسام التي يفترض فيها أن تحمي حقوق الصحفيين/ات والمؤسسات الاعلامية وتدافع عنها في هذه المرحلة. اعتقد انه ولاسناد هذه المؤسسات وتمكينها من النهوض، يمكن مثلا اعفاءها من الضرائب والرسوم.

## معمر عرابي

### عضو مجلس إدارة شبكة وطن الاعلامية

أزمة كورونا وما رافقها من فرض لحالة الطوارئ وإجراءات، خلقت تحديات إضافية لثلاثة قطاعات، هي: الصحة والأمن والإعلام، والقطاعان الاول والثاني (الصحة والامن) هما قطاعان حكوميان، أما الاعلام فان معظمه عبارة عن مؤسسات قطاع خاص او أهلي، وهو قطاع كبير ومهم.

وتمثل هذا التحدي، الذي وجد قطاع الاعلام نفسه أمامه، بزيادة العبء المالي والاداري، حيث عملت المؤسسات الاعلامية بكامل طاقتها وطواقمها، وكانت مضطرة لجهود مضاعفة من اجل تغطية الجائحة وتداعياتها وما ترتب عليها من

ظروف. وحيث ان وسائل الاعلام هذه تعتمد أساساً على الاعلانات التجارية، فان الوضع أصبح مأساوياً، نظراً لان الشركات والمؤسسات التجارية أوقفت اعلاناتها بحكم الظروف وحالة الطوارئ، ما أدى الى تراجع بما لا يقل عن 70% على الاقل من دخل المؤسسات الاعلامية (من الاعلانات).

لكن الأكثر خطورة لم يأت بعد، حيث ان مستقبلاً مظلماً وقاسياً ينتظر المؤسسات الاعلامية الفلسطينية، ستواجهه في العام المقبل 2021 وفي السنوات اللاحقة، فمؤسسات القطاع الخاص (المعلنون الذين تعتمد عليهم المؤسسات الاعلامية في جزء رئيسي من دخلها)، تبرعت خلال أزمة كورونا لصندوق «وقفة عز» الذي أنشأتها الحكومة الفلسطينية لمساعدة المتضررين، وستلجأ الشركات ومؤسسات القطاع الخاص (او جزء منها على الاقل) لخصم ما قدمته او بعضه من ميزانياتها المقبلة لتسوية أوضاعها، والأسهل عليها أن تقتطع تلك المبالغ من الموازنات المخصصة للاعلان والاعلام في العام المقبل او في الاعوام المقبلة، ما سيضع المؤسسات الاعلامية الفلسطينية أمام مستقبل مظلم ومأساوي، يهدد باغلاق بعضها، واضعاف البعض الاخر وتقليص اعمالها والاستغناء عن اعداد من موظفيها.

ولتفادي مثل هذا المصير، الذي سينعكس على المحتوى والاداء الاعلامي العام في فلسطين، نتيجة اغلاق محتمل للعديد من المؤسسات الاعلامية، فانه يتوجب العمل على مساندها من قبل الحكومة التي تستطيع اعفاءها على الاقل من الضرائب أو رسوم التردد، او عبر تقديم حزم مالية تشجيعية للمؤسسات الإعلامية.

## رائد عثمان

المدير التنفيذي لشبكة «معا» الاخبارية

كغيرها من المؤسسات الاعلامية فان شبكة «معا» واصلت عملها خلال فترة الأزمة، واستمرت بالتزاماتها تجاه جميع موظفيها كالمعتاد، (لم يتم فصل او تقليص رواتب احد)، وذلك في الوقت الذي أوقفت فيه مؤسسات القطاع الخاص اعلاناتها ورعاياتها التي تشكل مصدر دخل المؤسسات الاعلامية المستقلة/الخاصة، حيث لم يدخل على شبكة معا، على سبيل المثال ما بين الخامس من آذار (حين اعلنت حالة الطوارئ) ومنتصف أيار أي مبلغ من الاعلانات التجارية المعتادة.

وبجانب هذا فان الازمة جاءت في الفترة التي عادة ما يتم فيها تجديد عقود الإعلانات والراعيات مع مؤسسات القطاع الخاص، ما يقدم صورة سوداء عن الوضع الصعب والخطير الذي باتت تواجهه المؤسسات الإعلامية الآن، والذي سيتفاقم اذا لم يكن هناك تدخل لمساندتها، لا سيما إذا ما التفتنا الى أمرين وهما:

**أولاً:** عبء الفترة السابقة الذي تراكم دون دخل، في ظل استمرار الالتزامات والمصاريف تجاه موظفينا ومؤسساتنا (سواء دُفعت جميع هذه المستحقات الان أم ستدفع لاحقاً)، حيث تبلغ على سبيل المثال فاتورتنا الشهرية 160 الف دولار، 70% منها عبارة عن رواتب.

**ثانياً:** اعتذرت مؤسسات وشركات القطاع الخاص عن تجديد عقودها السنوية المعتادة بحجة تأثرها بالأزمة (علماً أن معظمها تعمل في قطاعات لم تتأثر)، حيث اننا في «معا» وعلى سبيل المثال من نحو 20 عقداً لم نتمكن سوى من توقيع عقد وحيد مع احدي المؤسسات التي قلصته حتى بنحو الثلث، كما وخسرت المؤسسات الاعلامية أيضاً موسم رمضان، الذي عادة ما تعول عليه المؤسسات الاعلامية لتغطية جزء هام من نفقاتها، حيث امتنعت معظم مؤسسات القطاع الخاص التي تم التوجه لها عن الاعلان خلال رمضان، ما يُقدم صورة قائمة عن الأعباء المضاعفة والأزمة التي ستتفاقم خلال الفترة المقبلة.

## منجد جادو

رئيس تحرير شبكة فلسطين الاخبارية PNN

قبل أزمة كورونا وما رافقها من اجراءات، وما تسببت به من تداعيات، فإن وسائل الاعلام المستقلة كانت تعاني أصلاً من مصاعب مادية شديدة، نظراً لشح الموارد المالية ومحدوديتها، ونظراً لاستحواذ «فيسبوك» على سوق الاعلانات في فلسطين، وتوجه المؤسسات والشركات إليه. وجاءت أزمة كورونا لتدمر البسيط المتاح للمؤسسات الاعلامية، حيث أقدمت الشركات المعلنة على تجميد ما كانت تنشره من إعلانات أو أوقفقتها، كما وتأثر ما ننفذه من مشاريع تقوم على تقديم بعض الخدمات الاعلامية المحددة، ما أدى الى وضع معظم المؤسسات الاعلامية المستقلة

في حالة غير مسبوقة، حيث باتت العديد منها مهددة بصورة حقيقية بالاغلاق اذا لم تجد المساعدة التي تمكنها من الاستمرار، وحتى لو استطاعت الاستمرار، فإنها لن تتمكن من مواصلة عملها كالمعتاد وبذات الطواقم والاداء، وستجد نفسها قريباً مضطرة للاستغناء عن بعض العاملين وتقليص أعمالها.

وهناك وجه آخر هام للأزمة، يجب أن لا يغيب عن بال أحد، وهو انعكاس ذلك على المحتوى الإعلامي المقدم للجمهور الفلسطيني، كنتيجة لخروج أو إغلاق بعض المؤسسات الإعلامية المستقلة، أو ضعفها، حيث سيُضعف ذلك التغطيات والمحتوى الاعلامي وما يتصل بالتعددية في فلسطين، الأمر الذي سينعكس أثره البعيد على مختلف الاوساط، ما يوجب الاهتمام بمعالجة هذه الاشكالية.

## شادي زماعرة

(رئيس تحرير شبكة راية الإعلامية)

بمجرد أن أعلنت حالة الطوارئ، يوم 2020/3/5 فان اتصالات المعلنين بدأت تُردُّ تبعاً لشبكة راية الإعلامية، وخلال يومين او ثلاثة أوقفت العديد من المؤسسات اعلاناتها، ما شكل صدمة نفسية عند العاملين في المؤسسات الاعلامية الذين باتوا يعملون في ظل حالة من القلق على مصير مؤسساتهم وعملهم. هنا لا بد من الاشارة الى اننا نتفهم ان توقف بعض الشركات اعلاناتها نتيجة تضررها او اغلاقها، لكن اللافت ان المسارعة لوقف الاعلانات شملت ايضا شركات ومؤسسات لم تتأثر اعمالها بل زادت (مثل الاغذية)، فضلا عن بعض المؤسسات الاخرى الكبيرة.

باختصار هبطت الاعلانات في شبكة راية التي يعمل فيها 42 شخصاً، خلال شهري آذار ونيسان بنحو النصف، لكن استعدادنا المسبق لاي ازمات طارئة معرضة لها بلادنا بحكم وجود الاحتلال، واعتمادنا بدرجة جيدة على العقود السنوية في الاعلانات (رغم ان البعض اوقفها او جمدها مؤقتاً) ساهمت في قدرتنا على التماسك واستيعاب الازمة المادية التي كانت أشد خطورة على المؤسسات الصغيرة التي تعتمد أساساً على الاعلانات الشهرية او اليومية.

لا شك بأن ما سلف انعكس بصورة غير مباشرة على العمل الصحفي العام، أولاً فيما يتصل ببعض المؤسسات (وخاصة الصغيرة منها) التي قد تكون اضطرت لوقف جزئي أو كلي لرواتب موظفيها أو قد تضطر لتقليص أعمالها، فضلاً عن انعكاس ذلك قلقاً وخوفاً من المستقبل في أوساط العاملين والعاملات بالاعلام، الذين عملوا باكثر من طاقتهم خلال الازمة وفي الوقت ذاته شاهدوا الكثير من المؤسسات والجهات التي وقفوا الى جانبها وعملوا معها تنسحب عن مد يد العون لهم ولمؤسساتهم التي شاهدوها تقف في مواجهة المجهول.

وفي الجانب المهني أيضاً، فقد انعكس ذلك في جزئيتين أخريين، تتمثل الأولى بحرص صار مضاعفاً عند الصحفيين/ات والمؤسسات الاعلامية فيما يتعلق بالدقة، التي باتت عند الكثيرين تتقدم على السبق في نشر الأخبار والمعلومات، وثانياً، فإن المتابعات والاهتمام كاد يكون محصوراً بالكامل لعنوان وحيد، هو انتشار الوباء وتداعياته، الامر الذي أدى بصورة غير مباشرة الى عدم متابعة ومعالجة بعض القضايا الاخرى، التي ظلمت نتيجة ذلك. ونعتقد انه كان حرياً بالحكومة التي ساندها الاعلام الفلسطيني بقوة وكان أحد القطاعات الرئيسية التي لعبت أدواراً مركزية خلال هذه الازمة ان تلتفت لذلك وأن تبادر على اقل تقدير لاجتماع تقييمي مع وسائل الاعلام والصحفيين/ات الذين بذلوا جهوداً كبيرة تستحق التقدير، ويستحقون الاسناد.

### (تقرير خاص)

إعداد وتحرير: غازي أحمد بني عودة